

كما فرأى في الجمع قاله في المعدن وفي الكسف وجعل بعض
من الألفاظ الأولى من جعله من التكثير لما أن الأول خاص
في معنى نسبة إلى الكسف والثاني مشترك والخاص أولى في
الدلالة على المراد من المشترك انتهى **قوله** بخلاف الحرفان
مستحلبا يكفى لتمام الدليل القطعي **قوله** وبجاستها خفيفة
في رواية وغليظة في أخرى وبما هرة في أخرى نقلها في البحر
في باب الألفاظ عن الباع ثم قال في البحر بخلاف الحرفان
مغلظ بانفاق الروايات لأن حرمتها قطعية وحرمة غير
الحرف ليست قطعية وينبغي ترجيح التعليل للأصل المتقدم
كما لا يخفى فلا فرق بين الحرف وغيرها وكوت حرمة فيه ليست
قطعية لا توجب التجفيف لأن دليل التعليل لا يشترط أن
يكون قطعيًا وتامه فيه **قوله** ويجوز بيعها عند الإجماع ويعين
بأنها في القيمة لأنه مال متقوم وما شهدت دلالة قطعية بتمام
تقومها بخلاف الحرف غير أن عنده يجب قيمتها لا مثلها على
ما عرف ولا ينفع بها بوجه من الوجوه لأنها محرمة قاله في
الهداية وفي الدرر لا ينشأ شراب مختلف في إباحة شرابها بين
العلماء فيجوز كالمثلث وهذا لأنه ليس من ضرورية حرمة الشا
حرمة البيع **قوله** وقالوا يجم بيعها لما لم يكن في البرهان **قوله**
أن طبع أدنى طمخة وهو أن يطبخ إلى أن يبيض كذا في البين
وفي مسكين أن طمخة كل واحد وقال كفا وركى وبيد التمر
والزبيب إذا لم يخ كل واحد منهما أدنى طمخة **قوله** وإن أشد

أي صا يسكر كما في البرهان **قوله** ما لم يسكر أي ما لم يفسد على ظنه
الذي يسكر قال المرقندي قيد به لأنه إذا شرب ما يسكر فهو
حرام أه وفي الدرر إذا سكر واحد منها كالتدح الأخير لما
لأنه المنسد فان قيل لكل واحد من صفات الأفعال الاختيارية
حتى أن الحرام يكون واجب الترتيب والسكر على ما ذكر ليس فعل
فقد عرفت كونه اختياريا قلنا معنى كونه حراما محرمة الباشرة
التي هي عليه واكتساب حصوله كما قالوا في بيان وجوب الإيمان
وحرمة الكفر بأنهما من الكيفيات النفسانية دون الأفعال
الاختيارية أه وفي البحر أن آخره من شرب سعة إجماع من
هذه الأثرية غير الحرف فلم يسكر ثم شرب العاشر فسكر فالحرام
هو العاشر ومن ما تقدم وقال أبو يوسف إن فقد يطلب سكر
فالتدح الأول حرام والمقعد عليه حرام والمشهي إليه حرام **قوله**
بل أبو طرب أي شربه حلال إذا لم يسكر ولم يكن بلهيو وطرب
بلنية التفرق قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد والشافعية حرام والكلام فيه كالقلام في المثلث العنبي
وسند كون أن شأ الله تعالى أه وفي الدرر بلهيو وطرب متعلق
بقوله شرب وهذا القيد غير مختص بهذه الأثرية بل إذا شرب
الماء وغيره من المباحات بلهيو وطرب على هيئة التفسد حرمت
قوله والنوع الثاني الخديطان من الزبيب والتمر وطرب
والبسوط يطبخ أدنى لمخنة ويترك إلى أن يعلى ويشد كذا في
الشمي وفي الدرر وهو أن يجمع ماء التمر وماء الزبيب ويطبخان